

Distr.: General  
22 March 2019  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

البنادان ٤٥ و ٧٨ من جدول الأعمال

مسألة قبرص

المحيطات وقانون البحار

### رسالة مؤرخة ١٨ آذار/مارس ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

بالإشارة إلى رسالة ممثل الإدارة القبرصية اليونانية المؤرخة ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ (A/73/651)، أود أن أوجه انتباهكم إلى الاعتبارات التالية.

أولا وقبل كل شيء، أود أن أكرر مرة أخرى أن تركيا، باعتبارها البلد صاحب الشريط الساحلي القاري الأطول في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، قد أبلغت بالفعل الأمم المتحدة (انظر المذكرة الشفوية رقم 2004/Turkuno DT/4739، المؤرخة ٢ آذار/مارس ٢٠٠٤، والمذكرة الشفوية رقم ٢٠١٣/١٤١٣٦٨١٦/٢٢٢٧٣، المؤرخة ١٢ آذار/مارس ٢٠١٣، إضافة إلى رسائل السابقة الموجهة إليكم، التي نشرت على الموقع الشبكي لشعبة شؤون المحيطات وفي نشرات قانون البحار ذات الصلة) بأنها تمتلك بحكم الواقع ومنذ البداية حقوقا قانونية وسيادية في المناطق البحرية الواقعة في شرق البحر الأبيض المتوسط غرب خط الطول "32°16'18" شرقا. واستنادا إلى القانون الدولي، أعربت تركيا عن موقفها الراسخ ومفاده أن الحدود الخارجية للجرف القاري التركي في المناطق البحرية المذكورة أعلاه تتبع الخط الوسط بين الخطوط الساحلية التركية والمصرية إلى نقطة ستُحدّد غرب خط الطول "28°00'00" شرقا، وفقا لما ستسفر عنه اتفاقات تعيين الحدود التي تُبرم مستقبلا بشأن بحر إيجه، وكذلك بشأن البحر الأبيض المتوسط، بين جميع الدول المعنية، مع مراعاة جميع المعايير والظروف الخاصة السائدة.

وضمن هذا النطاق، فإن أنشطة سفينة البحوث التركية "برباروس خير الدين باشا" (Barbaros Hayrettin Paşa) والسفن الداعمة لها المشار إليها تقع بالكامل داخل الجرف القاري لتركيا في شرق البحر الأبيض المتوسط، حيث تمارس تركيا بحكم الواقع ومنذ البداية حقوقا سيادية حصرية وولاية قضائية ناشئة عن القانون الدولي.



وعلاوة على ذلك، أود أن أؤكد مجددا بأنه لا توجد سلطة واحدة مؤهلة بموجب القانون أو الواقع لتمثيل كل من القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين، وبالتالي قبرص ككل. ومن ثم، فإن جمهورية تركيا والجمهورية التركية لشمال قبرص قد أبرمتا اتفاق تعيين حدود الجرف القاري في عام ٢٠١١ على هامش الجمعية العامة في نيويورك. وينبغي أن تركز الإدارة القبرصية اليونانية في المقام الأول على تسوية القضايا التي طال انتظارها، مع جارتها المباشرة، الجمهورية التركية لشمال قبرص.

وغني عن القول إن تركيا على استعداد اليوم، كما فعلت في الماضي، أن تقدم دعمها الكامل لضمان حل عادل ومنصف وسلمي لجميع المسائل المعلقة، بما في ذلك تعيين حدود مناطق الولاية البحرية بصورة منصفة مع جميع الدول الساحلية المعنية التي تعترف بها والتي تربطها بها علاقات دبلوماسية، وفقا للقانون الدولي، من أجل مواصلة الإسهام في تحقيق الاستقرار والازدهار في حوض البحر الأبيض المتوسط برمته.

وفي ضوء ما تقدّم، تنفي تركيا جميع الادعاءات الواردة في رسالة ممثل الإدارة القبرصية اليونانية.

وأرجو ممتنا تميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البندين ٤٥ و ٧٨ من جدول الأعمال، ونشرها في الموقع الشبكي لشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، وفي العدد المقبل من نشرة قانون البحار.

(توقيع) فريدون ه. سينيرلي أوغلو

الممثل الدائم